عيدانه قوله والعربون يافتى والعربان وذاك ما عجلته من أثمان
أقول العربون بفتح العين والراء المهملتين وضم الموحدة
بعدها واو ساكنة ونون على وزن حلزون لهذه أفصح
لغاته وفيه خمس لغات أخر الثانية عربان كعثمان وأوردها
في النظم تبعا لأصله استطرادا لأن الباب للمفتوح والإجماع
على ضم العربان وقد نقله في الأصل عن الفراء وزعم أنه قد يخالف فيه .
الثالثة العربون بالضم كعصفور ولعل هذه اللغة هي مقابلة الفصيح والله
أعلم . والرابعة والخامسة والسادسة إبدال العين همزة في الثلاث فتقول
الأربون والأربان والأربون ضبطها الدميري في شرح المنهاج وقال
إنه أعجمي معرب ونقلها عنه الشيخ يس في حواشي التصريح وأوردها المجد
في مواضع من القاموس وكذلك القاضي عياض ونقل اللغة عن
الأصمعي كما نقلها في المصباح عنه أيضا واستوعبها شارح الأصل أيضا
ثم قال العربون مشتق من التعريب الذي هو البيان لأنه بيان البيع
والأربون مشتق من الأربة وهي العقدة لأن به يكون انعقاد البيع
وانبرامه قلت هو ظاهر صحيح في أن النون زائدة وصرح غيره بأنها أصلية
والاشتقاق ربما يؤيد كلاميهما لأنهم قالوا أعرب الرجل إذا أعطى العربون
فهذا يؤيد كون النون زائدة كما قاله الشارح وقالوا عربن الرجل أيضا إذا
أعطى العربون وهذا يؤيد كونها أصلية لأنه كدحرج فكأنهما قولان وهذه
نكتة ذكر المجد له في باب الموحدة وإعادته في باب النون وحكايته الفعلين
والله أعلم . وخفيت عن كثير ممن لم يعرف الاصطلاح فتوهم أنه تكرار
صراح . وفسره الناظم بقوله وذاك أي ما ذكر من العربون والعربان ما
عجلته أي الشيء الذي أسرعت بإعطائه عاجلا وقدمته من أثمان جمع ثمن
بفتح المثلثة والميم وهو ما تحوزه بالشيء كما قاله المجد وقال الفيومي الثمن
العوض وهما متقاربان ومن الظاهر أنها متعلقة بعجلته لأن العربون
هو بعض الثمن يقدم ويعطى للبائع فهو ظرف لغو لا بالاستقرار حال منها

لأن

لأن المعنى يصير حينئذ العربون هو الشيء الذي عجلته حالة كون ذلك
الشيء المعجل كائنا من الأثمان لا من غيرها من التبرعات فيكون العربون
هو إعطاء الثمن كله وهذا غير معروف وقال المجد العربون ما عقد به المبايعة
وفي المصباح قال بعضهم العربون هو أن يشتري الرجل شيئا أو يستأجره
ويعطيه بعض الثمن أو الأجرة ثم يقول إن تم العقد احتسبناه وإلا
فهو لك ولا آخذه منك قلت هذا هو العربان الذي ورد النهي عنه في
الحديث لأن الجاهلية كانت تفعل ذلك فورد النهي عنه من الشارع لما فيه
من أكل أموال الناس بالباطل كما قاله عياض وغيره وقول المصباح
نهي عنه لما فيه من الغرر واستدلاله بحديث لا تبع ما ليس عندك لا يخفى
عدم إدلائه مسلكه أنه تفسير بعيد . والاستدلال غير سديد . والله أعلم
قوله والجبروت مصدر الجبار فلا تكن للناس ذا استكبار
والجبرية لكل الكبر مفتوحة الباء فكن ذا خير
وزنة جبرواء تجبر ان لهي على العاصي سمير
أقول الجبروت بفتح الجيم والموحدة أحد المصادر الواردة على فعلوت كالملكوت
والرحموت والرهبوت مصدر الجبار أي هو المصدر الذي بني منه الجبار لا أنه مصدر
مأخوذ من الجبار كما توهم لأنه لا يصح على مذهب الكوفيين القائلين بأن
الفعل أصل والمصدر والوصف مأخوذان منه وعليه أبو العباس ثعلب
وغيره من أئمة الكوفة ولا على مذهب البصريين القائلين بأن المصدر هو
الأصل والفعل والوصف مأخوذان منه وهو المذهب المختار عند أهل العربية
كما صرح به ابن مالك وغيره ولا على المذهب الثالث القائل أهله بأن المصدر
أصل للفعل والفعل أصل للأوصاف كما لا يخفى والجبار بفتح الجيم والموحدة
المشددة من أسماء الله تعالى والمتكبر الذي لا يرى لأحد عليه حقا كما
قاله المجد وغيره ولمح بقوله فلا تكن للناس الظاهر أن اللام بمعنى على أي
فلا تكن على الناس وهو متعلق بقوله استكبارا من ذا أي صاحب
استكبار أي تكبر فيه نهي عن الاستكبار ورد له سآله واما الحاق الجبروت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)